14.7 مليار دولار حجم الاندماجات والاستحواذات في الشرق الأوسط خلال النصف الأول

السعودية الأكثر نشاطاً بإصدارات الصكوك الإسلامية بنسبة 37 في المئة

استحوذت السعودية على المرتبة الأولى في الدول الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بالإصدارات الدولية للصكوك الإسلامية بنسبة بلغت 37 في المئة ويليها ماليزيا بنسبة 32 في المئة

وبلغت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ التي استهدفت شركات في الشرق الأوسط 14.7 مليار دولار خلال النصف الأول من 2013 وذلك زيادة بلغت 30 في المئة مقارنة بحوالي 11.3 مليار دولار المحققة خلال ذات الفترة من 2012، ما يمثل أفضل نصف أول من العام منذ 2008.

ويعتبر قطاع المواد الإنشائية الأكثر نشاطا خلال هذه الفترة حيث شكل 64 في المئة من إجمالي انشطة الاستحواذ وذلك نسبة إلى صفقة اندماج شركتين مصنعتين للألمنيوم في الإمارات بقيمة 7.5 مليارات دولار.

ووفقا لتقرير تومسون رويترز والذي تم حول الاستثمار المصرفي في منطقة الشرق الأوسط للنصف الأوّل من عام 2013 أن رسوم المصارف الاستثمارية في الشرق الأوسط بلغت 356.6 مليون دولار خلال النصف الأول من 2013 ، بينما وصلت إصدارات الأسهم من قبل الشركات في الشرق الأوسط 3.2 مليارات دولار من 12 إصدار خلال النصف الأول من عام 2013.

أما بالنسبة إلى إصدارات الديون خلال النصف الأول من هذا العام، فقد بلغت 26 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة زيادة بلغت 40 في المئة مقارنة بذات الفترة عام 2012.

وقال راسل هاورث، مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تومسون رويترز: كانت الإمارات البلد الأكثر استهدافا لصفقات الإستحواذ والبلد الأكثر استحواذا للصفقات المنفذة في الشرق الأوسط خلال النصف الأول من العام.

وتابع: شكلت الهند البلد المفضلة لعمليات الاستحواذ من قبل شركات من الشرق الأوسط بينما شكلت الولايات المتحدة الدولة الأكثر استثمارا في صفقات الاستحواذ والاندماج في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق برسوم الاستثمار المصرفي، أشار هاورث إلى أنها بلغت 356.6 مليون دولار خلال النصف الأول من العام وهو ما يمثل زيادة بنسبة 28 في المئة مقارنة بحوالي 277.5 مليون دولار المحققة خلال النصف الأول من عام 2012. أمّا الرسوم الناتجة عن صفقات الاستحواذ والاندماج فقد وصلت إلى 83.6 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 56 في المئة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

وقد أشار إلى أن الرسوم الناتجة عن اكتتابات في إصدارات السندات بلغت 102.2 مليون دولار، وهو يمثل نسبة زيادة بلغت 125 في المئة مقارنة بحوالي 45.4 مليون دولار خلال ذات الفترة في العام الماضي وهو ما يمثل أفضل عام بالنسبة إلى الرسوم المحققة من إصدارات السندات في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالرسوم الناتجة عن إصدارات الأسهم، فقد بلغت 43.1 مليون دولار خلال النصف الأول من العام حيث انخفضت بنسبة 35 في المئة مقارنة بحوالي 66.7 مليون دولار خلال ذات الفترة من العام السابق. أما بالنسبة إلى الرسوم الناتجة عن الديون المجمعة خلال النصف الأول من العام، فقد بلغت 127.6 مليونا وذلك بنسبة زيادة بلغت 14 في المئة مقارنة بالنصف الأول من عام 2012. وأكد هاورث أنّ إصدارات الأسهم الشرق الأوسطية بلغت 3.2 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام وهي ناتجة عن 12 إصداراً خلال هذه الفترة وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 15 في المئة مقارنة بالفترة المقابلة للعام السابق.

ووصلت قيمة الاكتتابات العامة ملياري دولار خلال النصف الأول من العام وهو ما يمثل نسبة 63 في المئة من إجمالي انشطة إصدارات الأسهم خلال هذه الفترة.

ووفقًا للتقرير، بلغت رسوم المصارف الاستثمارية في الشرق الأوسط 356.6 مليون دولار خلال النصف الأول من 2013، بينما وصلت إصدارات الأسهم من قبل الشركات في الشرق الأوسط 3.2 مليارات دولار من 12 إصدارا خلال النصف الأول من عام 2013.

أما بالنسبة إلى إصدارات الديون خلال النصف الأول من هذا العام، فقد بلغت 26 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة زيادة بلغت 40 في المئة مقارنة بذات الفترة عام 2012. أما الإصدارات الدولية للصكوك الإسلامية، فقد بلغت 16.4 مليار دولار من 44 إصدارا خلال النصف الأول وذلك بنسبة زيادة بلغت 6 في المئة مقارنة بذات الفترة من العام السابق.

وفي نفس السياق أشار تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث إلى أن سوق الصكوك العالمية قد أظهر مرونة هذا العام نظرا للتقلبات في أسواق السندات العالمية حيث تفاعل أهم لاعبي السوق مع التوقعات الإيجابية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المخاوف بشأن السياسة النقدية في الولايات المتحدة، أكبر سوق للسندات في العالم.

وبين التقرير انه على الرغم من ارتفاع العوائد في جميع المجالات، فقد حافظت إصدارات الصكوك على زخم النمو بتسجيلها لاكتتابات بمبلغ 26.6 مليار دولار خلال الربع الثاني، وهو ما يضيف إلى إجمالي الاكتتابات مبلغ 34.5 مليار دولار التي تمت خلال الربع الأول من 2013 ليصل إجمالي الاكتتابات خلال النصف الأول من 2013 إلى 61.2 مليار دولار.

إلا أن هذا المبلغ جاء أقل من المبلغ المسجل في نفس الفترة من العام السابق 2012. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى صكوك شهر يناير 2012 حيث شهدت الصكوك خلاله أكبر مبلغ إصدارات شهري منذ بداية إصدار الصكوك وحتى تاريخه. وفيما يتعلق بالأساس الشهري، فاق سوق الصكوك الأولية في 2013 نظيرتها في 2012 لكل شهر ابتداء من يناير 2013 باستثناء يونيو 2013.

وذكر التقرير ان ماليزيا استحوذت على أكبر حصة سوقية من السوق الأولي خلال النصف الأول من 2013 ويرجع ذلك في المقام الأول إلى إصدارات البنك المركزي والتي بلغت نحو 28.2 مليار دولار النصف الأول من 2012: 24.5 مليار دولار.

وشهد السوق الماليزي إصدارات صكوك بقيمة 18.4 مليار دولار تم إصدارها داخل ماليزيا خلال الربع الثاني من 2013، بينما شهد السوق السعودي إصدارات صكوك بمبلغ 4.5 مليارات دولار.

فيما سجلت الإمارات صكوكا بقيمة 1.4 مليار دولار، وتبلغ حصة إصدارات الصكوك في هذه البلدان 91 في المئة من سوق الصكوك الأولية. وقد انخفض حجم الإصدارات بالدولار الأميركي في معظم البلدان – باستثناء الإمارات – خلال النصف الأول من 2013 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق نتيجة لانخفاض إصدارات الهيئات السيادية، باستثناء ماليزيا التي شهدت تراجعا بنسبة 53.5 في المئة في إصدارات الشركات.

ولفت التقرير الى أن إصدارات الصكوك العالمية القائمة «غير المسددة منذ بداية الاصدارات وحتى الآن» بلغت 245.3 مليار دولار كما في نهاية النصف الأول من 2013، مرتفعة بنسبة 7 في المئة من مبلغ ال 229.3 مليارا المسجلة في نهاية 2012 ومرتفعة بنسبة 16.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

واحتفظ سوق الصكوك الثانوية بموقعه كاكبر سوق للإصدارات الثانوية بإجمالي 148.2 مليار دولار ممثلا 60.4 في المئة من إجمالي السوق كما في نهاية النصف الأول من 2013، ثم يأتي السوق السعودي في المرتبة الثانية بإجمالي 32 مليار دولار أو 13 في المئة، ثم الإمارات 20.9 مليار دولار، بنسبة 8.5 في المئة ثم قطر 17.8 مليار دولار بنسبة 7.3 في المئة.

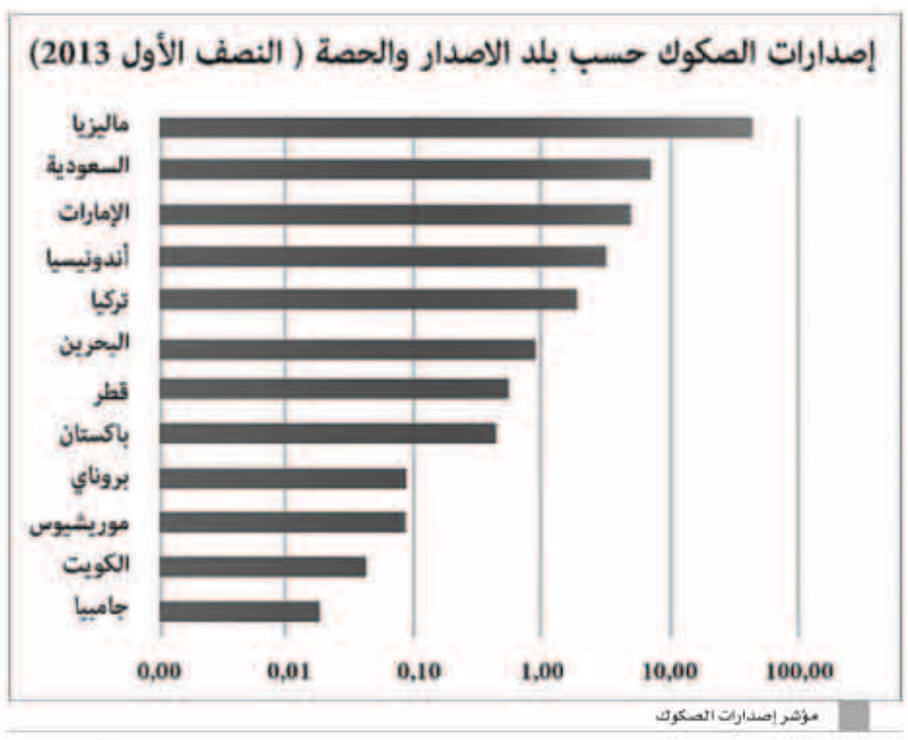

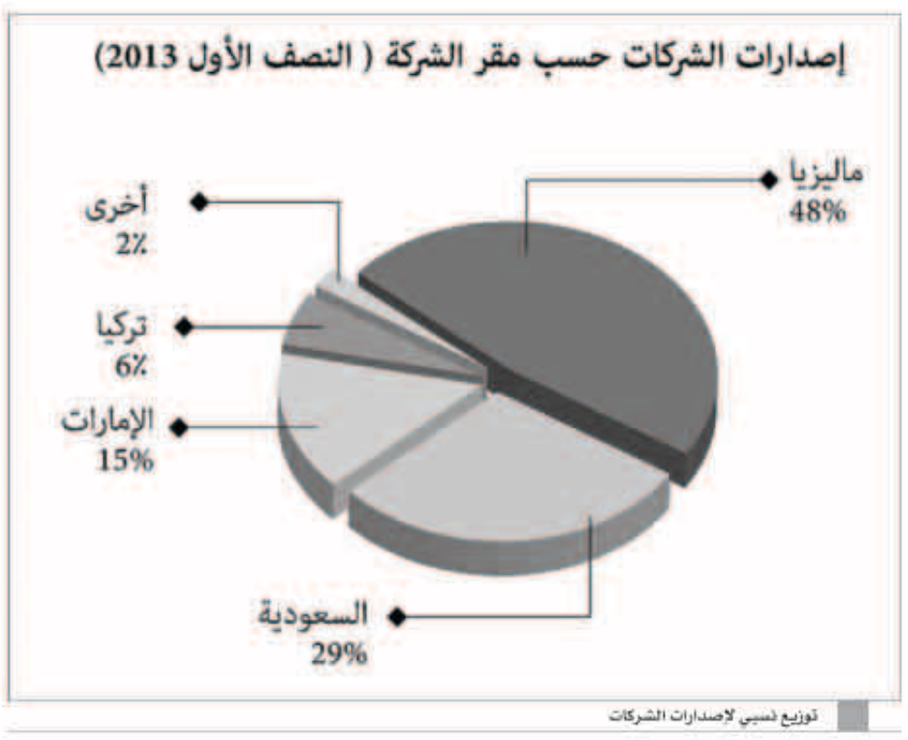

نمو إصدارات سوق الصكوك الثانوي خلال النصف الأول

نمت إصدارات سوق الصكوك الثانوي خلال النصف الأول من عام 2013 مدفوعا من قبل السوق التركي الذي ارتفع بنسبة 133.3 في المئة من إجمالي الصكوك القائمة كما في نهاية 2012، ثم تلاه السوق السعودي بنسبة 28.4 في المئة واندونيسيا 13.5 في المئة. واشار التقرير إلى انه وفقا لمؤشر اتش اس بي سي ناسداك إس كي بي الذي يقيس إجمالي العائدات، فإن إجمالي عائدات الصكوك ارتفع بدرجة كبيرة جدا خلال الربع الثاني، بزيادة بنسبة 43 في المئة وهو أعلى مستوى في 25 شهرا.

وقد جاءت الزيادة الكبيرة في عائدات الصكوك، خاصة عند المقارنة بمعايير الخزانة الأميركية، في أعقاب ارتفاع إجمالي الدين في الأسواق الناشئة والتي شهدت ارتفاع عائدات المقرضين في البلدان النامية بنسبة 5.02 في المئة بعد أن وصلت إلى مستوى غير مسبوق من الانخفاض بنسبة 4.04 في المئة في تاريخ 24 يناير 2013، وذلك وفقا لمؤشر بنك أوف أميركا ميريل لينش . وبصورة مماثلة، شهدت الأسواق الناشئة والتي تشمل الشرق الأوسط وآسيا انخفاضا مفاجئا في مبادلات العجز عن سداد الائتمان في نهاية النصف الأول من 2013، وفقا لمؤشر ماركيت سي دي إكس للأسواق الناشئة، على خلفية مخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف يجعل صانعي السياسات يخفضون الدعم لتعزيز النمو نتيجة لتباطؤ بعض الاقتصادات ابتداء من الصين وحتى البرازيل. وانخفضت الأسعار المعيارية لمبادلات العجز عن سداد الائتمان بالنسبة للأسواق الناشئة بمقدار 4 سنتات في يونيو لتصل إلى 107 سنتات على الدولار، وقد كان هذا الانخفاض هو الأكبر منذ انهيار ليمان برادرز الذي ترددت أصداؤه عبر الأسواق المالية وتسببت في انزلاق المؤشر 6.7 سنتات في الفترة المنتهية في 18 نوفمبر 2008. وتوقع التقرير، استنادا إلى زخم الإصدارات الذي شهده النصف الأول من عام 2012، أن تشهد إصدارات الصكوك نموا قويا نسبيا هذا العام، ونستطيع القول إجمالا بان سوق الصكوك سيظل مشرقا. وبعد أن سجل سوق الصكوك نموا بمعدل سنوي مركب نسبته 57 في المئة على مدى العقد الماضي، فمن المتوقع أن تواصل صناعة الصكوك وتيرة النمو لبقية العام.

نصف مشتري العقارات من الصين وسنغافورة وماليزيا

75 في المئة من عقارات لندن الجديدة في قبضة مستثمرين أجانب

■ سوق العقارات وسط العاصمة يشهد تحولاً ت كمن في ان المشترين تقليديون

■ 18 ألفا وحدة شيدت في لندن العام الماضي ما يوازي 10 في المئة من إجمالي الوحدات

أظهرت دراسة بريطانية حديثة أن معظم العقارات الجديدة في وسط العاصمة لندن نحو 75 في المئة منها تباع لمشترين من خارج المملكة المتحدة، وذلك عبر سلسلة من الإعلانات المكثفة خارج بريطانيا، التي تجذب مستثمرين من كافة أنحاء العالم للاستثمار، بل إنه بفضل تلك الحملات الإعلانية فإن هذه المنازل تكون معروضة للبيع لمستثمرين خارج بريطانيا قبل أن يكون لدى المواطن في المملكة المتحدة أي دراية بها.

وتشير مجموعة نايت فرانك العقارية إحدى أكبر المجموعات العقارية البريطانية، إلى أن المشترين الأجانب مثلوا هذا العام 75 في المئة من ملاك العقارات الجديدة في وسط العاصمة البريطانية، بينما كانت نسبتهم في العام الماضي لا تتجاوز 27 في المئة، وأن أكثر من نصف الوحدات السكانية الجديدة بيعت لمشترين من سنغافورة وهونغ كونغ والصين وماليزيا.

ويعتقد بعض رجال الأعمال في مجال العقارات في بريطانيا، أن سوق العقارات في وسط العاصمة تشهد تحولا، أبرز ملامحه تكمن في أن المشترين التقليديين وهم من الأثرياء البريطانيين، ينسحبون لمصلحة المشترين الأجانب، وهو ما يتناقض مع السياسات الرسمية المعلنة من قبل حكومة التحالف الحاكم بجعل السكن في لندن متاحا بدرجة أكبر للطبقة المتوسطة البريطانية.

يقول ريتشارد دين مدير إدارة المبيعات في شركة أندروا ريف البريطانية للعقارات، إن ظاهرة بيع العقارات خاصة المنازل الجديدة في وسط لندن للأجانب خاصة من البلدان الآسيوية لها أسبابها، مضيفا «لا يوجد في ثقافة شراء العقارات في بريطانيا مسألة شراء وحدات سكانية قبل الإنشاء، أو على الخريطة، بخلاف ثقافة شراء العقارات في البلدان الآسيوية تعتمد على شراء المنزل أو العقار وهو مجرد رسم هندسي».

ويقول راسال دين صاحب شركة «B D» إحدى كبرى شركات المقاولات البريطانية «بدون ما نقوم به الآن من طرح ما نشيده من وحدات سكانية للبيع خارج بريطانيا فإن سوق العقارات يمكن أن تنهار، بدون الحصول على تعهدات (مقدمات مالية) بأن السوق ستستوعب ما سنقوم ببنائه فلن يمكننا المضي قدما، فمن من شركات المقاولات يمكنه أن يغامر بنحو 100 مليون جنيه إسترليني من أمواله الخاصة لتشييد مجمع سكني دون أن يكون قد قام بعمليات بيع مقدما لما سيتم إنشاؤه».

ويضيف «عندما أقوم بالمشاركة في أحد المعارض العقارية في سنغافورة أو ماليزيا أو دبي فإن تكلفة ذلك تبلغ نحو 150 ألف جنيه إسترليني في المتوسط، ولكن ما أعرضه من مبان أو شقق سكانية يتم شراؤها وهي مجرد رسوم بعد خلال 48 ساعة، ولكن هنا في لندن فإنه يجب الانتهاء من عملية البناء ثم الانتظار عدة أسابيع حتى أستطيع التخلص من معظم الوحدات المشيدة».

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد المنازل التي شيدت في لندن العام الماضي بلغت 18000 وحدة سكنية أي ما يوازي 15 في المئة من إجمالي الوحدات التي أنشئت في المملكة المتحدة خلال نفس العام.

ويقدر المختصون أن هذه النسبة يمكن أن تتراجع بنحو 40 في المئة إذا توقفت شركات المقاولات عن عرض ما تقوم بتشييده للبيع على المستثمرين الأجانب.

ويقول آدم تشليز من مؤسسة جي إل إل للأبحاث التي أجرت دراسة تفصيلية حول المشترين الأجانب للعقارات في لندن «85 في المئة من المستثمرين الأجانب يشترون عقارات تراوح قيمتها بين 400 ألف 600 ألف جنيه إسترليني ثم يقومون بتأجيرها، وهم في الحقيقة ينتمون إلى فئة الطبقة المتوسطة وليس المليونيرات».

ويضيف: «وفقا لإحصائيات الهيئات الرسمية البريطانية فإنه بيع في لندن 77 منزلا فقط في شهر يناير الماضي تجاوزت قيمة المنزل مليوني إسترليني، اشترى المستثمرون الأجانب نحو 40 منزلا منهم، وبناء على ذلك أعتقد أنه من المبالغة تحميل المستثمرين الأجانب مسؤولية ارتفاع أسعار العقارات في لندن».

عقارات في لندن

اقتصاديون: شركات مصرية تزدهر رغم الأزمة الاقتصادية

«رويترز»: تواجه الشركات الصغيرة في مصر مصاعب منذ الانتفاضة التي أطاحت بحسني مبارك في 2011 لكن الشركات تبلي بلاء حسنا في بعض قطاعات الاقتصاد.

وفي ظل القلاقل نضبت القروض والعملة الصعبة. توقف المسؤولون الحكوميون عن أخذ القرارات واختفى الأمن تقريبا من الشوارع.

وتأثرت المصانع والورش بتعطل إمدادات وقود الديزل والبنزين المدعم وبانقطاعات متكررة في الكهرباء مع تناقص الاحتياطيات الدولارية التي تحتاجها الحكومة لتمويل شراء المنتجات البترولية من الخارج. وأغلق العمال الغاضبون المصانع والموانئ على نحو متكرر.

لقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي لا يتجاوز 2.3 بالمئة على مدى الأشهر التسعة حتى نهاية مارس آذار وهو مستوى أقل بكثير من معدل الستة بالمئة الضروري لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

لكن بالنسبة لكثيرين في قطاعات الإنتاج الغذائي ومواد البناء وأنشطة أخرى مازال الطلب قائما حتى مع تباطؤ الاقتصاد.

وقال طاهر جرجور العضو المنتدب لشركة ليسيكو للأدوات الصحية والسيراميك «العام الماضي كان الأفضل لنا على الإطلاق في السوق المصرية من حيث حجم المبيعات وقيمتها والعام الحالي سيكون أفضل.

نبيع المزيد بأسعار مرتفعة وعلى نحو غير مسبوق في أي عام مضى .. ولا حتى في أفضل سنوات اقتصاد مبارك عندما كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في ذروته.»

وبينما يعاني كبار المقاولين من جراء شح المشاريع تورد ليسيكو المراحيض والبلاط لشركات البناء الصغيرة والأفراد الذين يستغلون حالة التراخي في تطبيق قواعد تراخيص البناء.

ويكتسي الأفق بلون الطوب الأحمر في أنحاء البلاد حيث يبني الناس طوابق مخالفة ويشيدون بالخرسانة والطوب المحروق على الأراضي الزراعية وبمناطق أخرى يحظر البناء فيها.

وتتعزز طفرة البناء أيضا بتنامي أعداد المصريين في سن الزواج.

وقال جرجور «من ناحية أخرى فعدم التيقن الذي يشوب الاقتصاد وقوة الجنيه المصري تجعل الناس تتجه إلى العقار كاستثمار آمن.»

وقفز صافي ربح ليسيكو 28 بالمئة على أساس سنوي إلى 16.3 مليون جنيه مصري في الربع الأول من 2013 وزادت الإيرادات 15 بالمئة إلى 331.9 مليون جنيه.

ويقول حسين منصور الرئيس التنفيذي لشركة آلير أكوا ايجيبت التي تنتج مكورات الأعلاف الطافية للمزارع السمكية إن بيئة العمل أصبحت لا تطاق.

وقال منصور «مشكلة العملة في مصر تزيد صعوبة الاستيراد .. نقص الديزل يضر بالإنتاج. الأجور تزيد وتوفير الأمن على الطرق أصبح مشكلة.»

■ منصور: مشكلة العملة في مصر تزيد صعوبة الاستيراد .. ونقص الديزل يضر بالإنتاج

وتزاحم الحكومة المقترضين من القطاع الخاص بسبب اقتراضها لتمويل عجز الميزانية الآخذ بالتنامي.

وتتراجع القروض المصرفية وتتشدد البنوك في الضمانات المطلوبة وتضع مزيدا من الشروط.

وقال منصور إن الفائدة السائدة الآن 18 في المئة عدا الرسوم الإدارية.

وبسبب صعوبة تدبير الائتمان تضطر الشركات إلى الدفع المقدم نقدا وهو ما يحتجز رأس المال ويضر بالشركات التي لمنتجاتها تاريخ صلاحية.

وقال منصور «زمن التحصيل الذي كان يستغرق أسبوعا قد يستغرق الآن شهرين. يؤثر هذا على الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.» لكن هذا لم يمنع آلير أكوا وهي شركة مصرية دنمركية من استغلال التباطؤ الاقتصادي لبناء مصنع جديد في مدينة السادس من أكتوبر غربي القاهرة.

وقال منصور «مقاولون كثيرون يعانون لأن السوق في وضع سيء. كثيرون أوقفوا أعمالهم.»

ومصر من أكبر الدول المنتجة للسمك البلطي في المزارع السمكية على مستوى العالم ويتركز إنتاجها في دلتا النيل حيث يربى السمك في حقول الأرز المغمورة بالمياه.